



اجماع لبناني على رفض بيان بروكسل بسبب خطر التوطين

2018 أبريل، 28 سهى جفال

بدأ يتضح شيئا فشيئا أن هاجس "التوطين" أصبح أمرا واقعا، وبأن المخاوف اللبنانية من خطر تجنيس اللاجئين السوريين عادت بقوة بسبب البيان المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مؤتمر بروكسل- 2 حول العودة الطوعية للنازحين.

وفي الداخل اللبناني، برزت ترددات مفاجئة لملف النازحين السوريين غداة **مؤتمر** وذلك مع رفض لبنان الرسمي المتمثل برئيس الجمهورية ميشال عون، ورئيس **بروكسل** مجلس النواب نبيه بري وكذلك وزارة الخارجية بيان بروكسل، واعتبر أنه يتعارض مع الدستور، ما يرسم ملامح مواجهة بين الحكم والأسرة الدولية عن .ويضمّر التوطين ويعرّض الوطن للخطر هذا الملف من جهة وأركان السلطة من جهة ثانية. خصوصا أن رئيس الحكومة سعد الحريري الذي كان ممثلا للبنان في المؤتمر، لم يعترض على البيان الاممي المشترك ولم يشأ التعليق عليه. ما أسفر عن ردود فعل منتقدة من قبل الرئيسان عون و بري وكذلك الوزير باسيل للبيان وللوزراء اللبنانيين الذين شاركوا في المؤتمر ولم يعترضوا عليه وكان اللافت في البيان المشترك العبارة التي وردت فيه عن "العودة الطوعية" للنازحين و"العودة المؤقتة" و"ارادة البقاء" و"الانخراط في سوق العمل" وهو ما قد يمهد لتوطين **النازحين** فيما بعد، وهو ما لم ينكره المجتمع الدولي في المؤتمر إذ ورد في الفقرة رقم 20 بأنه **السورين** " تم الإقرار بدور إعادة التوطين كأداة حماية أساسية للاجئين المعرضين لمخاطر عالية في مجال .. الحماية

في هذا السياق، كان لـ "جنوبية" حديث مع وزير العمل [11:42, 4/29/2018] Suhajaffal: السابق سجعان القرّي الذي قال "أساسا انا مؤمن بأن المجتمع الدولي أكانت الأمم المتحدة أو الدول المانحة اختار مشروع دمج النازحين واللاجئين والمهجرين في كل الأوطان التي استقبلتهم". مشددا على أن "هذا القول ليس تخمينا أو تحليلا إنما يستند على التقرير الذي قدّمه سنة 2015 أمين عام الأمم المتحدة السابق بان كي مون في فيينا والذي أكد فيه أن لا حلّ لموضوع النازحين في العالم ومن ضمنهم النازحين السوريين إلا بدمجهم في المجتمعات المضيفة وصولا إلى إعطائهم الجنسية". وتابع "نحن لسنا هنا أمام توطين مبطن كما يظن البعض، إنما أمام "توطين واضح ووقح

وأشار قزي إلى أنه "يؤيد البيان الصادر عن رئيس الجمهورية رداً على بيان بروكسل وكذلك البيان الصادر عن وزارة الخارجية. متسائلاً "ماذا ينتظر رئيس الحكومة سعد الحريري الذي كان رئيساً!" اللوفد اللبناني لكي يدلّ برأيه الواضح حيال هذا الموضوع؟

ولفت قزي إلى أن "الكلام الذي يقال في بعض الدوائر اللبنانية بأن البيان صدر ولم يطلع عليه الوفد اللبناني. فهو عذرٌ أبيض من ذنب، لأن البيانات التي تصدر عن مثل هذه المؤتمرات توزّع على رؤساء الوفود كافة قبل صدورهما. وبالتالي فإن الوفد اللبناني يُفترض أن يكون قد اطلع على البيان. وإذا لم يكن مطلعاً فهذا يعني أنه لم يقدّم بواجبه في المؤتمر". وفي كل الأحوال لماذا لم يصدر بياناً لاحقاً ولم يقدّم بياناً رئيس الجمهورية كما فعل الرئيس نبيه بري. وأوضح قزي: "في الأصل، قبل بيان بروكسل، إن موقف الحكومة اللبنانية واضح حيال النازحين السوريين وهو: "أعطونا مالا ونحن نتكفل بإيوائهم". عوض أن يكون الموقف اللبناني السليم: "خذوهم ولا نزيد مالا

ورأى قزي "نحن هنا أمام مؤامرة جديدة على لبنان، تذكّرنا بأواخر الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي

وفي سؤالنا عن إمكانية رفض الدولة اللبنانية أي قرار دولي يسبب بتوطين اللاجئين، قال قزي "لنا ثقة برئيس الجمهورية الذي لديه نبض وطني واضح، لكن طبعاً هذا النبض لا يكفي إنما يجب أن يترجم بموقف عملي بالبداية بإعادة النازحين فوراً وتدريباً. ولفت "وإذا كانت الدولة ستلتزم عن اتخاذ الموقف العملي، فعلى الشعب أن يتحرك". وأضاف "وقد سبق أن تحركنا وقاومنا بكل الوسائل

"حفاظاً على هوية لبنان وتوازن صيغة التعايش الإسلامية - المسيحية

وفي الختام، كشف قزي أن "كلّ المؤتمرات التي إنعقدت منذ عام 2014 إلى اليوم، كلّها كان عنوانها كيفية تمرير عملية دمج النازحين السوريين في لبنان. ومن المؤسف أن لدينا بعض المسؤولين يفكرون بالمال وليس بالوطن". متمنياً "أن تتحمّل الدولة مسؤوليتها قبل أن ينتفض الشعب مثل ما انتفض ضدّ التوطين الفلسطيني سنة 1975 في الجنوب وضدّ الاحتلال الإسرائيلي سنة 2000، وضد الوصاية السورية سنة 2005

كما رأت مصادر متابعة أن موقف الرئيس عون والوزير باسيل وعدد من الشخصيات المسيحية هي مواقف إنتخابية رهن هذه المرحلة، تؤدي لاتخاذ موقف رافض وصارم من البيان. لكن السؤال هل سوف تبقى هذه المواقف على حالها بعد الإنتخابات النيابية أو أنه سوف يتمّ الإنصاع للمقررات الدولية؟

وقد إستدعى إستنفار لبنان الرسمي، إصدار بعثة الاتحاد الأوروبي، في لبنان ومكتب المنسق الأمم المتحدة، أمس، بياناً توضيحياً، شدّد على ان موقف الأسرة الدولية من لبنان "لم يتغير" وان وجود اللاجئين السوريين في لبنان "مؤقت"، وان المشاركة في سوق العمل حصراً يمكن ان تتم "وفقاً لاحكام القانون اللبناني

«مصر ديموغرافية لبنان خطر: هل يتكرر سيناريو «الدلهمة»: اقرأ أيضاً

فهل تستطيع الهيئات الدولية أن تفرض توطين اللاجئين، وهل يستطيع لبنان رفض هذا القرار؟

أكّد رئيس مؤسسة جوستيسيا المحامي الدكتور بول مرقص لـ "جنوبية" أنّه "من غير الممكن أن يصدر مثل هذا القرار عن المنظمات الدولية بحسب القانون الدولي ولا يمكن إلزام الدول به". لافتاً إلى أنه "قرار سيادي يتعلّق بسيادة كل دولة وحققها في تقدير مصالحها الوطنية وفي تقرير مصيرها

وأشار مرقص أن "هاجس التوطين يرتبط بالخشية من أن يصبح هناك إتجاهات دولية في هذا الإطار تسفر أن يصبح التوطين أمرا واقعا لهؤلاء نتيجة السياسات الدولية، وبالتالي يتم التوطين الواقعي للاجئين بسبب "عدم تمكينهم من العودة إلى بلادهم".